

الجزء الأول

تكنولوجيا المعلومات في المجتمع

1

مقدمة

يوجد اعتراف على نطاق واسع في العالم بأن تحولات اجتماعية رئيسية تحدث الآن في مجتمعنا المعاصر. فمصطلح العولمة على سبيل المثال يصعب تعريفه بطريقة دقيقة تظهر الترابط المتزايد بين المجتمعات في حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. فالمنظمات في القطاعين العام والخاص تتغير الآن وأحياناً بطريقة جذرية. فقد خفضت الكثير من المنظمات من ترابيتها، وأطلقت عمليات تغيير أساسية أخرى مثل تلك المتعلقة بإعادة هندسة سيرورة الأعمال⁽¹⁾. وحياة العمل التفصيلية في هذه المنظمات وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي في الأغلب مختلفة جداً في النمط والمحتوى حتى عن تلك التي كانت عليه منذ عشر سنوات مضت. يضاف إلى التغيرات في العمل وحياة العمل أن معايير وقيم المجتمع خارج محيط الوظيفة المأجورة قد تبدلت على نحو كبير غالباً. فالموقف من الجنس (ذكر أو أنثى) والبيئة والعرق والجنس والحياة العائلية والدين قد تبدل في العقود القليلة الماضية في دول عدة في العالم.

ومن السهل نسبياً أن نصوغ قائمة بالتغيرات بحسب ما ورد سابقاً، ولكن من المهم التذكر أن هناك استمرارية واستقراراً. فقد بقيت المجتمعات متميزة بوضوح على الرغم من الترابط المتزايد بينها، ويتابع مواطنوها على نحو طبيعي نمط الحياة الذي يبدو عموماً أنه نمط أجدادهم منذ خمسين سنة مضت. وغيرت التنظيمات نفسها بطرائق عدة، إلا أن العمليات الإنسانية القائمة، مثل القيادة وعمل فريق العمل ومتابعة التطلعات الشخصية تبقى على أشياء كثيرة مشابهة لما كان عليه الحال في الماضي. فيمكن للأفراد العمل والتآلف بوسائل مختلفة، فبعض المعايير والقيم الاجتماعية قد تبدلت ولكننا نحتاج جميعاً إلى الاحترام الذاتي، وكذلك إلى جماعة أو جماعات ننتمي إليها، وسبل لإعطاء معنى لحياتنا.

إن الدور الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المزج بين الاستقرار والتغير الذي حدث والذي سيحدث في المستقبل هو موضوع أكثر المناظرات. فبعض المعلقين يدّعي أن هذه التكنولوجيات هي القوى المحركة للتغير، في حين أن آخرين يرون فيها دوراً مسانداً أكثر من أي شيء آخر. ومع هذا فإنه من المسلّم به عموماً أنها عنصر أساسي في الطبيعة المتغيرة لسيرورات العمل، وفي إعادة الهيكلة المؤسساتية، وفي التحول المجتمعي. إن مصطلحات مثل «مجتمع المعلومات» وحتى «ثورة المعلومات» هي مصطلحات شائعة نسبياً في العالم الأكاديمي وعالم الأعمال، ويتزايد الاعتراف بها وقبولها من قبل المواطنين العاديين ولكنها تبرز من ناحية ثانية تنوعاً كبيراً في وجهات النظر المتعددة بخصوص الطبيعة الدقيقة لهذه الظواهر، وهي بذلك تخفي أكثر مما تظهر.

ولتقصي دور تكنولوجيا المعلومات بتفصيل أكبر، وهو الهدف الأول لهذا الكتاب، من الضروري أن نبدأ من العموميات الواسعة وصولاً إلى مستوى أكثر تحديداً للمؤسسات والمجموعات والأفراد. ولكن في عملنا هذا، فإننا سنجاوبه بقطاع مذهل من تكنولوجيات متغيرة دائماً وسيرورات

أعمال وأشكال تنظيمية. فمعظم الجدل الحالي في مؤسسات الأعمال يتركز حول تكنولوجيايات مثل البرمجيات المجموعاتية⁽²⁾ والإنترنت ونظم المؤسسات، وحول مواضيع مثل التجارة الإلكترونية وإدارة المعرفة، على الرغم من أننا نستطيع التأكد أن هذه ستستبدل في الوقت المناسب بتكنولوجيايات غير معروفة حالياً وبمواضيع ستعتبر محورية بعد بضع سنوات.

إضافة إلى كثرة التبدلات في التكنولوجيايات والمواضيع، فإن هناك عدة مستويات يمكننا عندها تحليل دور تكنولوجيا المعلومات. إذ يمكننا التركيز على المستوى الفردي للهوية المهنية أو الشخصية، وعلى مستوى فرق ومجموعات العمل، أو على مستوى المنظمة، أو على إقامة شبكات بين المؤسسات، أو على مجتمع ما، أو على المستوى بين المجتمعات. يمكن أن تُدرَس كلُّ من هذه المستويات على حدة، ولكنها مترابطة جداً وفصل بعضها عن بعض هو بالفعل وسيلة تحليلية تماماً.

إن معظم الكتابات - المنشورة باللغة الإنكليزية - التي تتعرض لطيف واسع من القضايا التي ذكرت سابقاً موجهة أساساً إلى «العالم الغربي»، في كل ما يخص مواضيع الدراسة القائمة عموماً في هذه الدول وفي ما يخص جنسيات المؤلفين. ومع هذا فإن ما يحدث في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هام للعالم ككل، من منظور اقتصادي ومنظور اجتماعي أوسع. فثقافات هذه الدول تختلف جذرياً على الأغلب عن ثقافات العالم الغربي، كما أن الأفكار المستمدة من العمل في تلك الأخيرة لا تنطبق بالضرورة على السابقة. وتعتبر اليابان مثلاً واضحاً على مثل هذا الفارق، ففي حين توجد كمية كبيرة من الأعمال المنشورة عنها باللغة الإنكليزية، لم يكتب إلا القليل حول طبيعة العمل والتنظيمات في الهند أو الصين مثلاً، وهما دولتان يعيش فيهما أكثر من بليونين من الناس.

(2) groupware برمجيات تهدف إلى تمكين مجموعة من المستخدمين لشبكة ما من إنجاز مشروع عمل معين، حيث توفر هذه البرمجيات خدمات الاتصالات الخ. (المعرب)

وعليه فهل يمكن أن نجعل معنى للدور الذي تمارسه تكنولوجيا المعلومات في ميدان التكنولوجيات المتعددة والمستويات المتعددة والثقافات المتعددة؟ لقد أنجزت معظم الأبحاث في هذه المجال بانتقاء جزء من الفسيفساء وسبر معمق للقضايا في بلد ما أو منظمة ما أو مجموعة أو حتى بخصوص فرد واحد. وبالفعل فقد قمت بهذا بنفسني طوال عدة سنوات أعمل مع مجموعة من الباحثين المساعدين في طيف من المنظمات والقطاعات والدول المختلفة. وقد نشر معظم هذه الأعمال في مقالات أو نشرات في مؤتمرات، ولا يمكن توضيح الترابط بين هذه النشرات بسبب القيود المرتبطة بالمكان والزمان التي نشرت فيها هذه المقالات، وسيحاول هذا الكتاب أن يقدم تحليلاً متكاملًا ومفهومًا.

وعليه فإن غرض هذا الكتاب هو النظر بعمق في هذه التجارب في الإدارة والعمل في مستويات متعددة وبيئات متعددة الثقافات التي نقلت بواسطة تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات؛ وكذلك دراسة التجارب التي قدمها باحثون ومختصون آخرون في هذه المجالات. ولكن الهدف ليس فقط اختبار الحالات الفردية بشيء من التفصيل، وإنما هو أيضاً تطوير درجة من التركيب بناء على هذه الدراسات. فمثلاً، ما هي الروابط التي يمكن إقامتها بين دور تكنولوجيا المعلومات في المستويات المختلفة مثل المستوى الفردي أو مستوى المجموعة أو مستوى المنظمة والشركة؟ وكيف يمكن للمواضيع المجتمعية الأوسع مثل العولمة أن ترتبط بأدلة من هذه المستويات الدنيا للتحليل؟ وماذا يمكن القول بخصوص الاستعمالات المختلفة المماثلة لتكنولوجيا المعلومات في عالم متعدد الثقافات؟ وما هي مضامين هذه التحاليل للبحوث والممارسة الإدارية والتنظيمية؟

وهذا الكتاب ليس دليل عمل لما يمكن أن نفعل بالمعنى المباشر، فهو لا يحوي مجموعة من الصيغ أو القواعد أو المنهجيات أو الوصفات عن كيفية تطوير تكنولوجيا المعلومات وإدارتها في بيئة محددة. بل الهدف من

هذا الكتاب هو تقديم مادة محدّثة عن اعتماد تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات الكومبيوترية واستخدامها وإدارتها، يدعمه في ذلك كتابات وثيقة الصلة وحالات واقعية من بيئات متنوعة ثقافياً وتنظيمياً. وقد وضعت هذه المادة في سياق تحليل نطاق أوسع من الاستقرار والتغير العالميين. أمل أن يجد القارئ أن هذه المواد والمفاهيم - التي قدمت عن طريقها - ستساعد عملياته الخاصة في التعلّم والتفكير بخصوص المواضيع والقضايا التي نعالجها هنا، وأن هذا الكتاب سيدعم من ثم ممارسة التفكير المستقبلية بخصوص دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا العالم الذي لا ينقطع عن الحركة.

دراسة تكنولوجيا المعلومات في بيئة عالمية

عَرَضْتُ بإيجاز هدف هذا الكتاب في الفقرات التقديمية السابقة، وسأحدد في هذا المقطع النهج العام الذي استخدمته في إنجاز ذلك. فأنا أناقش خصوصاً القضايا المتعلقة بأسلوب الدراسة، والمنهج ودور النظرية في ما يأتي من المواد. وفي المقطع الأخير من هذا الفصل، سأبين كيف يمكن ترجمة هذا النهج العام في البنية الخاصة لهذا الكتاب.

أسلوب الدراسة

ناقش كلينغ Kling (1994) خمسة أنواع من أساليب التحليل والكتابة عن الكمترة. «الطوباوية التكنولوجية» و«الطوباوية المضادة» هما عنوانان يوضحان نفسيهما بنفسيهما ويرتبطان بوجهات النظر القائلة بأن تكنولوجيا المعلومات هي «جيدة» أو «سيئة». والكتابات من النوع الأول هي شائعة في الكتابات الشائعة للإدارة، مثل تمجيد محاسن الإنترنت. أما الكتابات من النوع الثاني فتتوافق مع أشكال الرهاب التكنولوجي الذي يرى في الآلات شيئاً سيئاً. ولن أكرس أي مساحة إضافية لأي من هذين النوعين هنا، ذلك أن لها صفات متماثلة من تبسيطٍ مبالغٍ فيه وحماسة لا داعي لها، سواء لعالم جديد رائع من

التكنولوجيا أو لعالم بلا تكنولوجيا. و«الاختزال التحليلي» بحسب كلينغ هو نمط من التحليل القائم على اختزال تعقيد العالم في مفاهيم أساسية قليلة، وإجراء عمل تجريبي داخل ذلك النطاق المحدد الذي يستخدم غالباً أداة المسح العام، الذي تقدم عنه تقارير في المجالات الأكاديمية. ومع أن مثل هذه الدراسات قد يكون لها بعض القيمة، فإنها لا تسمح بتحليل معمق للترابط الداخلي الحاذق لما هو اجتماعي وتكنولوجي في بيئات محددة، ومرة ثانية فهذه الدراسات لن تستعمل بكثرة هنا.

الصنفان الباقيان من أصناف كلينغ هما «الواقعية الاجتماعية» و«النظرية الاجتماعية»، والنهج الذي اعتمد في هذا الكتاب يمكن أن يُرد إلى هذين الصنفين. وتعني الواقعية الاجتماعية استخدام الدراسات التجريبية التفصيلية ل«الكمترية»⁽³⁾ كما تمارس وتعاشر فعلاً. ويرى كلينغ بأن الضعف المشترك في أعمال المؤلفين في هذا الصنف هو أنهم نادراً ما يكونون واضحين في صياغتهم للمفاهيم والمواضيع التي تنطبق على التكنولوجيات والخلفيات الاجتماعية. وبالمقابل، فإن المؤلفين في صنف «النظرية الاجتماعية» يطوّرون مفاهيم ونظريات تتجاوز حالات محددة، إلا أن كلينغ يشير إلى أن استخدامهم لمصطلحات متخصصة ومجردات يمكن أن تجعل قراءة أعمالهم أمراً صعباً للكثير من القراء.

إضافة إلى الأصناف الخمسة التي حددت سابقاً فإن كلينغ يحدد «المقولات الهجينة» التي تضم سمات من صنفين أساسيين أو أكثر. والنهج المتبع في هذا الكتاب يمكن أن يعتبر أنه مقولة هجينة. إذ ستستكمل أعمال النظريين الاجتماعيين بالدراسات التجريبية «للواقعية الاجتماعية». ومع أن عبارة الدراسات ذات «الخلفية الاجتماعية» يمكن أن تكون أفضل من مصطلح «الواقعي»، وتضع جانباً مضامين حقيقة وحيدة تفرضها هذه الكلمة.

والغرض من هذا النهج المزجي هو سبر العلاقة بين الدراسات الميكروية للكمترة والنظريات المختلفة المتعلقة بالأفراد والمجموعات والمنظمات والمجتمعات. ويهدف هذا النهج الهجين إلى تعميم نتائج الدراسات الميكروية عن طريق تطوير المفاهيم النظرية المشتقة من الدراسات التي ترتبط أيضاً بنظريات اجتماعية أوسع.

المنهج

معظم الدراسات الميدانية التي نعرضها في هذا الكتاب، ومنها تلك التي قمت بها أو قام بها المعاونون الذين عملوا معي، يمكن تصنيفها عموماً على أنها «تفسيرية» (والشام 1993). ولكن هذا المصطلح الشامل يمكن أن يخفي بقدر ما يظهر، فقد أطلقت مثل تلك الصفة على أنماط مختلفة من الدراسات. ولكنني أعني بالدراسة التفسيرية أن التصورات المختلفة يقدمها المشاركون، ومن ثم فإن المعطيات الهامة والمفيدة التي تقدمها الدراسة لا يمكن «جعلها شخصية» لتقديم التفسير «الحقيقي»، وإلا فأى حقيقة يجب اختيارها؟ يقوم الباحث التفسيري بغربة دعاوى المشاركين وأفعالهم عن طريق عدسة ذاتيته الخاصة، ومن ثم يقدم «حكاية» حول الأحداث التي جرت وبعض أسبابها. والهدف من القصة ثانية، ليس تقديم «الحقيقة» بخصوص الحالة المدروسة ولكن تقديم «حقيقة»، وبالتحديد الأفكار الخاصة بالباحث التي تتعلق بالظواهر المدروسة. يقدم هذا الكتاب مثل هذه النظرة التفسيرية، أي خلاصة خاصة لأفكاره ومشاعره الحالية حول موضوع دور تكنولوجيا المعلومات وقيمتها في العالم في وقت كتابة هذا الكتاب.

استمدت بعض دراسات الحالات الواقعية في هذا الكتاب من مصادر أخرى منشورة، لم أكن فيها أحد الباحثين أو المشرفين. وفي هذه الدراسات، توجد طبقة إضافية من التأويل والتفسير، ذلك أنني أشتق آرائي الخاصة عن طريق إعادة تحليل الدراسات الأصلية للمؤلفين. ومما يجدر

التنويه به مع هذا هو أنني أرسلت صوراً عن المسودات الخاصة بالوصف الذي قمت به إلى المؤلفين الأصليين، واستلمت في الكثير من الحالات ملاحظات قيّمة. وقد عدلتُ نصّ هذا الكتاب مراعاة لهذه الملاحظات، ولكن التفسيرات هي تفسيراتي ولا تمثل بالضرورة آراء الباحثين الأصليين.

لقد كتبت بإسهاب حول موضوع الطرائق الخاصة بالدراسات التفسيرية في أماكن أخرى (والشام Walsham 1993 و1995)، ولا داعي للعودة إلى ذلك بالتفصيل مرة ثانية. ومع هذا، فمن المفيد تقديم بعض النقاط العامة هنا، وستستكمل بتفصيل أكبر لدى وصف الحالات الفردية. وكذلك فإن معظم العمل التجريبي الذي اعتمد في هذا الكتاب تضمّن دراسات معمقة، ارتكزت على الحديث مع مجموعة كبيرة ممن استجابوا لذلك باستخدام مقابلات مباشرة شبه محضرة سلفاً، أو الانخراط في عمل بحثي مع ممارسين في بيئتهم التنظيمية. وهو ما استكمل عادة بدراسة تفصيلية لمعطيات ثانوية على شكل وثائق أو قواعد معطيات داخلية، أو تقارير نشرت في المجالات أو صحافة التجارة. والسبب في الطبيعة المعمقة لمثل هذه الدراسات هو أن هذا يسمح بالفاذ إلى القطاعات المتنوعة للمدركات الحسية والأفعال الإنسانية المعقدة التي تكون أساس النشاط التنظيمي. والكثير من الدراسات المذكورة في هذا الكتاب استغرقت وقتاً كبيراً، وبالتحديد البحث الذي جرى على دفعات طوال مدة كبيرة، سنوات عادة، سمحت بتغيير النظرات والمواقف والأفعال طوال مدة كبيرة من الوقت. وللإبقاء على السرية الشخصية فقد بقيت أسماء المنظمات التي دُرستُ والأفراد الذين شاركوا في الإجابات طَي الكتمان.

دور النظرية

ختاماً، أود أن أقدم في هذا المقطع بعض التعليقات حول رأيي الشخصي في دور النظرية في دراسات الحالة الواقعية التفسيرية عموماً،

وخاصة في هذا الكتاب. فنظريات الحياة الاجتماعية لا تصف الطريقة التي «يكون» فيها العالم بأي معنى تام، نظراً لأن التعقيد الإجمالي لأبسط الحالات «الحقيقية» هو أبعد من أن تحيط به أي نظرية. ولكن النظرية تقدم أداة مقارنة مع العالم، عارضة للأفكار في مراحل متعددة من دراسة بحث ما. فمثلاً يمكن أن تستخدم النظرية على أنها دليل أولي لتصميم البحث وتجميع المعطيات والتحليل، أو على أنها منتج للبحث.

وفي هذا الكتاب، سأركز أساساً على الفئتين الأخيرتين: حيث تساعد النظريات في تحليل الحالات؛ وحيث تمكن دراسة الحالات الواقعية من تطوير المفاهيم النظرية باعتبارها جزءاً من «المنتج النهائي» للبحث. ولكن النتائج التي يمكن الوصول إليها من دراسة حالة واقعية لا يمكن إدراكها بدقة بهذه الطريقة. وقد تمكن النظرات الفاحصة الباحث، أو القارئ للدراسات اللاحقة، من الربط مع جوانب من تجربته الخاصة بطريقة جديدة. وأنا أفترض أن قارئ هذا الكتاب سيقارب جهودي في وصف الحالة الواقعية وتطوير النظرية من هذا المنظور. وبالتحديد فإن النظريات تقدم باعتبارها طرائق ممكنة في فهم معنى التعقيد والتنوع الذي يرصد في حالات الحياة الحقيقية الموصوفة، والتي يمكن أن يشتق القارئ منها ربما معاني وأفكاراً أفضل عن طريق ربط مادة الدراسة مع معرفته وتجربته الخاصتين.

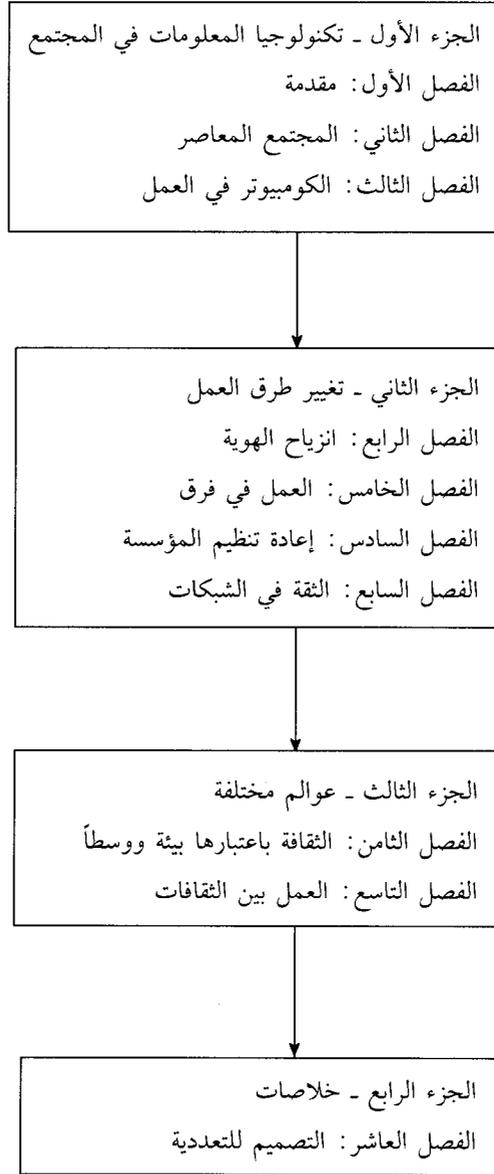
تعليق أخير على النظرية في هذا الكتاب هو طبيعتها العامة جداً والانتقائية على الأصح. وربما كان الأمر أكثر منهجية لو كان للكتاب منظور نظري تدرج في إطاره كل مواد هذا الكتاب. ولكن موضوع تكنولوجيا المعلومات في البيئة العالمية عند مستويات عدة من التحليل هو غاية في التعقيد، والمواد التجريبية متنوعة جداً. وفي اعتقادي لا توجد نظرية واحدة قادرة على إنصاف معقول لمثل هذه التعددية. ولذلك فقد قمت بالاعتماد على عدد من النظريات، بعض منها يركز على المستوى العياني macro الواسع، وبعضها الآخر يتناول قضايا محددة أو مستويات من التحليل. وإني

أهدف عن طريق هذا الكتاب إلى تقديم بعض التطبيقات للنظريات المستخدمة، ونوع من التفكير بخصوص قيمتها.

بنية الكتاب

يحدد الشكل 1 - 1 بنية الكتاب. حيث يعنى الجزء الأول «بتكنولوجيا المعلومات والمجتمع» ويتضمن ثلاثة فصول. وهدفه الأساسي هو تقديم بعض الآراء النظرية عن العالم في العصر الحاضر، مع توجيه اهتمام خاص نحو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يأتي الفصل الثاني بعد الفصل التقديمي الأول، ليصف المجتمع المعاصر ويناقشه كما يرى من منظور مجموعة من الكتاب الرواد. والمواضيع التي تنبثق من هذا التحليل هي ذات طبيعة واسعة جداً، ومن الضروري التوجه نحو مستوى ميكروي micro لتفحص دور تكنولوجيا المعلومات في المجتمع المعاصر بالتفصيل. أما الغرض من الفصل الثالث فهو تقديم أربعة مجالات مفاهيمية تقدم بنى تحليلية لمثل هذا التفحص ومناقشتها.

يقدم الجزء الأول الأساس النظري والتحليلي للمادة التجريبية في الجزئين الثاني والثالث. ويتناول الجزء الثاني «تغيير طرق العمل» ويضم أربعة فصول، من الرابع وحتى السابع، وهي تسبر دور تكنولوجيا المعلومات في مستويات مختلفة من التحليل، وتعنى بالهوية المهنية والشخصية، وعمل المجموعات والفرق، والترابطية التنظيمية وإعادة الهيكلة وإقامة الشبكات ما بين المنظمات. وكل فصل يدور حول حالات واقعية معمقة. ومعظم دراسات الحالات الواقعية الواردة في الجزء الثاني، وليس كلها، تركز على البلدان المتطورة اقتصادياً. والتركيز التحليلي في كل فصل يقدم عن طريق مجموعة من المسائل الرئيسية التي ترد في بداية كل فصل ومن ثم يجري تناولها مباشرة في مقطع نهائي خاص بالتحليل والاستنتاجات. وتعتمد هذه المقاطع الختامية على كامل مادة الحالة الواقعية للفصل المعني وعلى استخدام مواضيع ومفاهيم تحليلية محددة مستمدة من الجزء الأول.



الشكل 1 - 1 بنية الكتاب

أما الجزء الثالث فهو بعنوان «عوالم مختلفة» ويستمر في تفحص دور تكنولوجيايات ومنظومات المعلومات والاتصالات في المجتمع المعاصر، بطريقة مماثلة للجزء الثاني، ولكن مع تركيز خاص على الثقافات غير

الغربية. ينظر الفصل الثامن إلى العلاقات بين الثقافة في مجتمع ما وطرائقه في العمل والتنظيم باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد استمدت الحالات التوضيحية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. أما الفصل التاسع فيتابع التركيز على الثقافات غير الغربية، ولكنه يتناول موضوعاً هاماً من العمل بين الثقافات المتباينة. وكما في الجزء الثاني، ستقدم بعض المسائل الرئيسية في بداية كل فصل من فصول الجزء الثالث، التي يجري تناولها مباشرة في المقطع التحليلي الختامي.

وأما الفصل الأخير من هذا الكتاب، وهو الفصل العاشر، فيقدم بعض الخلاصات الإجمالية حول تصميم أنظمة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في عالم من التعددية. فأولاً، المجالات المفاهيمية الأربعة التي تعنى بتكنولوجيا المعلومات في المجتمع، التي قدمت في الفصل الثالث، ستراجع في ضوء الفصول التجريبية، وستقدم بعض الخلاصات التركيبية في كل من هذه المجالات. ثانياً، سيناقد الدور المستقبلي للباحث في مجال تكنولوجيا المعلومات في العالم المعاصر، وستبرز مشاريع البحث ذات الصلة. وفي النهاية أعرض بعض الآراء الشخصية حول مسألة إمكانية صنع عالم أفضل بواسطة تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، على أن يفهم ذلك بالمعنى الواسع لمساعدة الناس في كل أرجاء العالم على بلوغ حياة مجزية.